

هلنسكي - اجتماع مجموعة عمل السلامة العامة لـ GAC
الاثنين، 28 يونيو، 2016 – من الساعة 08:15 ص إلى الساعة 09:15 ص بتوقيت شرق أوروبا القياسي.
اجتماع ICANN56 | هلنسكي، فنلندا

أليس مونيوا: طاب صباحكم: طاب صباحكم جميعاً. شكراً جزيلاً على القوم مبكراً إلى جلسة مجموعة عمل GAC هذه، مجموعة عمل السلامة العامة.

في بداية جدول الأعمال، سنقدم تحديثاً سريعاً بشأن بضعة أنشطة كانت تتابعها مجموعة عمل السلامة العامة. بعد ذلك، سنستغرق بعض الوقت في الاستعداد لموضع اعتماد خدمات الخصوصية/الوكيل عند الإعداد لجلسة GAC وكذلك عند الإعداد للجلسة المشتركة بين GNSO ومجلس ICANN.

كذلك، سأقدم بسرعة أعضاء مجموعة عمل السلامة العامة الذين يمثلون بالفعل خبراء متخصصين وسأبدأ ربما بواناويت على الطرف وهو الرئيس المشارك لي. عرّفي بنفسك، رجاءً.

واناويت أكيوبيوترا: طاب صباحكم.

كاثرين باور-بولست: طاب صباحكم، أنا كاثرين باور-بولست من المفوضية الأوروبية.

غريغوري مونييه: طاب صباحكم، أنا جريجوري مونييه من مركز الجرائم الإلكترونية الأوروبي في .EUROPOL

لورين كابين: أنا لورين كابين، لجنة التجارة الفدرالية للولايات المتحدة.

بوبي فليم:

أنا بوبي فليم من FBI.

أليس مونيو:

شكراً. اسمي أليس مونيو، رئيس فريق عمل السلامة العامة من لجنة الاتحاد الإفريقي.

لذا، سأحدث مباشرة عن أول تحديث بشأن الجيل الجديد من خدمات دليل التسجيل في gTLD.

كانت جهة اتصال GAC هي EUROPOL، جريج مونيه، لذا، ساترك الميكروفون إليك يا جريج.

غريغوري مونيه:

شكراً لك، أليس. بالنسبة للذين لم يحضروا أمس في الجلسة عبر المجتمع لخدمات دليل التسجيل لعملية وضع السياسات، نظرة سريعة للغاية حول موضوعنا.

يمثل إصلاح WHOIS وعملية وضع السياسات موضوعاً طويلاً بالطبع. حيث تعمل ICANN والعديد من مجموعات العمل على الأمر لفترة طويلة، لذا فقد تم إنجاز الكثير من العمل بالفعل.

وقد قضت مجموعة العمل الشهر الثلاثة الأخيرة في ربط كافة المساهمات الرئيسية حول هذا الموضوع، وهي الآن في المرحلة الثانية حيث نقوم بالتحديد من بين هذه المساهمات الرئيسية لكافة المتطلبات المحتملة التي تمكن أن تكون لدى خدمات دليل التسجيل للجيل القادم.

كذلك، لم نبدأ أي مداوات حتى الآن حول هذه المتطلبات. وقد عقدنا بالأمس جلسة عامة تمكن فيها جميع الحضور من تلبية المتطلبات الجديدة، فقط حتى تكون لديكم فكرة. ولدينا الآن وثيقة تتضمن حوالي 110 صفحة بها تقريباً 750 مطلب مختلف يمكن أن يكون لدى خدمات دليل التسجيل للجيل القادم. لذا، ففي نهاية اجتماع ICANN هذا، سنبدأ تقسيم هذه المتطلبات إلى مجموعات ثم مهمة أخرى لقيادة عملية وضع السياسات للجيل القادم من خدمات دليل التسجيل تتمثل في العثور على حل وسط لاتخاذ قرار وتحديد الإجماع حول هذه المتطلبات. وهم يعملون على طريقة عمل كيفية مناقشة هذه المتطلبات وكيفية اتخاذ قرار حول ما إذا كانت المتطلبات ذات صلة أم لا. بعد ذلك، بمجرد القيام بهذا العمل، سيتم هذا بنهاية عام 2016، سيكون هناك تقرير أول والذي سيمثل تقريراً مبدئياً سيتم عرضه على المجتمع. هذا هو وضعنا. وهذا أحد

المساعي طويلة الأجل إلا أنه بالنسبة لمجموعة عمل السلامة العامة، من المهم للغاية التأكد من عرض آراء GAC ومجموعة عمل السلامة العامة في عملية وضع السياسات. حسناً، سوف أبقىكم على اطلاع باستمرار.

شكراً لك، جريج. أية أسئلة أو تعليقات؟

أليس مونيو:

سويسرا.

طاب صباحكم، وشكراً جزيلاً لكم على هذا التحديث.

ممثل سويسرا:

مجرد سؤال سريع. هل ترون أي حاجة لتعقيبات GAC في هذا الوقت؟

شكراً.

نعم، بكل تأكيد. وهذا أمر مهم. أصدرت مجموعة العمل بالفعل طلب إخطار ثاني بشأن المتطلبات المحتملة غير الموجودة بالفعل على القائمة. ولذا، فنحن نعمل الآن، وأنا واللجنة ومجموعة عمل السلامة العامة، على محاولة الالتزام بالمتطلبات التي قد تكون مناسبة للجنة الاستشارية الحكومية. وتتمثل الخطة في أن نرسل لكم في يوليو مسودة قائمة بالمتطلبات غير الموجودة في القائمة المبدئية وبعدها تقومون باعتمادها من عدمه ثم ربما نقدمها إلى مجموعة العمل بالكامل في نهاية شهر يوليو.

غريغوري مونيه:

مع ذلك، فالطريقة التي تعمل بها مجموعة العمل هي أنهم يريدون إصدار عدد من طلبات التوعية، أحياناً رسمية وأحياناً غير رسمية يا سيدتي. فنحن غير مضطرين للرد. وأحياناً تكون المواعيد النهائية ضيقة نسبياً وقد تم إصدار هذه في منتصف يونيو وكان علينا بصورة غير رسمية تقريباً العودة إليها اليوم. ومن ثم، فالوقت ضيق للغاية. لذا، فبالنسبة لبنية GAC، لقد أخبرناهم كما تعرفون وأجرينا مناقشة مع فريق القيادة لمجموعة عمل السلامة العامة التي نشرك

معها. كما نريد المساهمة، ولكننا ربما نحتاج للمزيد من المرونة من حيث الوقت المتاح لنا للرد. لكن، لا بأس بهذا على ما أعتقد.

فقط حتى أكون واضحًا، أرسلت رسالة بريد إلكتروني قبل أن نعود إلى هلنسكي، أعتقد الأسبوع السابق، فقط لتنبيه الزملاء في GAC بتوقع طلب التوعية الثاني غير الرسمي. وقد أخطرتكم أننا أخطرنا مجموعة العمل بأنه سيكون من المستحيل تقريبًا وجود تعليقات GAC في الوقت المحدد واستلام رد منهم يفيد بأنه لا بأس، فسيتوقعون رد GAC بنهاية يوليو.

هذا طلب غير رسمي. فمعظم الوثائق موجودة بالفعل، لذا، فكل ما سنقوم به هو تقديم قائمة بالوثائق الموجودة بالفعل من GAC. ولكن علينا الرد على GAC ضمن العمليات المعتادة للمصادقة والتعليقات الإضافية.

هل ثمة تعليقات أخرى؟

حسنًا. إذا لم تكن هناك تعليقات أخرى، فسأترك الكلمة إلى بوبي فليم ليقدم لنا تحديثًا حول نصيحة GAC السابقة بشأن اتفاقية اعتماد السجل. بوبي.

حسنًا. شكرًا لك، أليس.

بوبي فليم:

أحد الأمور التي نهدف للقيام بها هي متابعة نصيحة GAC والتي لم يتم تنفيذها بعد. فهناك ثلاثة مجالات. المجال الأول يتعلق بمواصفات نظام WHOIS لاتفاقية اعتماد السجل لسنة 2013. وعلى وجه التحديد، فإن مواصفة نظام WHOIS هي التحقق الشامل من العنوان. كما كان هناك شيء يجب تنفيذه خلال ستة شهور من توقيع اتفاقية اعتماد السجل في يناير 2014.

لذا، فنحن نتابع الأمر منذ سنوات إلا أن هذا شيء أعتقد أننا نريد من GAC أن ننظر فيه بصورة رسمية مع تقديم طلب يتعلق بالتنفيذ.

لذا، أعتقد أن ما نتصوره في هذا الموضوع هو مناقشة الأمر هنا أو على الأقل مراقبته، ثم بالفعل صياغة وثيقة تتضمن ربما أسئلة محددة للغاية.

وعلى وجه التحديد، مع جلسة نصيحة GAC أمس، التأكيد على ما نكتبه بشأن ما ناقشناه أمس، وأعتقد، منال، بقدر ما يتعلق الأمر بالتنفيذ، فما هي الرؤية والمنطق وما إلى ذلك.

تتمثل بعض الأمور المتعلقة بالتحقق الشامل الذي سنتحدث عنه فيما تم تنفيذه حتى الآن من قبل ICANN لتلبية هذه التوصية. وهل هناك إطار زمني للمراحل الرئيسية المحددة والأمور على هذه الشاكلة.

لذا، فهذا شيء نود ربما أن نلفت نظر GAC إليه قليلاً.

والأمر الآخر الذي ننظر إليها وفقاً لنصيحة GAC من بكين بشأن نطاقات gTLD الجديدة، خاصة سبل الحماية العامة الستة، كان أحد الأمور هو تقديم إحصاءات حول إساءة الاستعمال مثل التصيد والبرامج الضارة. لذا، فسنرى ما إذا كنا مع هذا ونقدم طلباً من ICANN بقدر ما تكون هناك أي إحصاءات مقدمة.

في هذا الصدد، أعرف أننا عقدنا جلسة أمس مع أمناء السجل والسجلات، حيث دعا بروس تونكين من مجلس الإدارة إلى جلسة أمس، وأحد الأمور التي قالتها إدارة الأمن في ICANN أنهم سيبدؤون إصدار بعض الإحصاءات خلال بضعة أيام. لذا، فهذا أحد الأمور التي نود متابعتها والنظر فيها مرة أخرى، وفقاً لنصيحة GAC في بكين بشأن نطاقات gTLD الجديدة.

لذلك فإن هذه بعض الأمور. وأعتقد أنه قد تكون هناك مجالات أخرى أيضاً، غلا أن هذه هي الموضوعات الكبيرة التي ننظر فيها لمتابعة النصيحة التي قدمتها GAC سابقاً لمعرفة الوضع اراهن، وإذا لم يتم تنفيذه، فمتى يمكننا النظر في التنفيذ، وكيف سيتم التنفيذ وما إلى ذلك.

لذا، هناك ربما بضعة أمور أخرى، ولكن كما قلت في البداية، ما نخطط للقيام به في مجموعة عمل الأمن العام هو كتابة وثيقة وطرحها لمراجعة GAC ومصادقتها ثم طرحها على ICANN.

إن هذا كل ما لدي.

ولدي ميسون كول هنا. أعتقد أننا يمكننا الانتقال إلى الأسئلة أولاً، لكنني أريد أن أمنح ميسون كول فرصة طرح تحديث حول مبادرة النطاقات السليمة.

وميسون، كما تعرفون، هو ممثل GNSO في GAC، كما أنه رئيس مبادرة النطاقات السليمة. لذا، فقد طلبت منه التواجد لتقديم تحديث حول هذا الأمر. كما تتعقد مجموعة عمل الأمن العام حول هذا وننظر في الأمر كشريك. على أي حال، يمكننا تعزيز السلوك الجيد والممارسات الجيدة والأمن والاستقرار، ونريد دائماً المشاركة في هذا.

لذا، قام ميسون بذلك عبر مبادرة النطاقات السليمة. وفي الاجتماع الأخير في مراكش، انعقد اجتماع لهم. لكنه كان اجتماعاً مختلفاً، فلم يكن هناك اجتماع ولكن حركة مستمرة بشأن المبادرة.

لذا، أليس، هل تريد -- إذا كانت هناك أية أسئلة، فهل علي تلقيها وتوجيهها إلى ميسون أو ماذا ترين أنه الأفضل؟

يمكننا طرح الأسئلة بشأن اتفاقية اعتماد السجل أولاً وأي متابعة.

أليس مونيوا:

هل لديكم أية أسئلة؟

ممثل إيران، تفضل. شكراً.

شكراً. طاب صباحكم، بمجرد تحديد وتوفير الإحصاءات عن مخالفات السلامة، ما هو إجراء المتابعة اللازم؟ هل يوجد أي تأثير على الاستشارة نفسها، أم ما هي الإجراءات؟ وما حدث فحسب هو تقديم الإحصاءات. فماذا ستكون إجراءات المتابعة؟

ممثل إيران:

شكراً.

أعتقد أن ما نريده في المقام الأول هو وجود شفافية للحصول على رؤية لما يحدث بالفعل. بعد ذلك، اتخاذ الخطوات المناسبة لمعرفة ما إذا كانت هناك أية التزامات تعاقدية، ومعرفة ما إذا كانت هناك أية آليات تنفيذ في هذه المرحلة.

يوبي فليم:

ولكني أعتقد أن ما نحاول القيام بهذا في الوقت الحالي ربما هو إلقاء بعض الضوء على المشكلة، ومعرفة الموضوع المناسب للأمور ومتى تكون غير مناسبة بجانب معرفة كيفية العمل كمجتمع لتصحيح بعض المشكلات.

حسناً. لا توجد أسئلة أخرى، لذا، تفضل يا ميسون.

أليس مونيوا:

شكراً لك، أليس. طاب صباحكم جميعاً. كما أوضح بوبي، اسمي مايسون كول. ويعرفني البعض كجهة اتصال GNSO في GAC وهو الدور الذي يسعدني استمرار العمل فيه. كما أنني رئيس لجنة مبادرة النطاقات السليمة التي تقع تحت مظلة رابطة اسم النطاق. ورابطة اسم النطاق هي منظمة تجارية للسجلات وأمناء السجل تمثل مصالح هذه الجهات بأشكالها المتعددة.

ميسون كول:

كذلك، طلب مني بوبي تقديم موجز بالمستجدات حول مبادرة النطاقات السليمة، وهو ما يسعدني القيام به، وسأقوم به بسرعة وإذا كان لدى أي شخص أسئلة، فيسعدني الإجابة عليها الآن أو لاحقاً في اليوم، أيهما يكون مناسباً.

لذا، دعوني أقدم لكم نظرة عامة سريعة على غرض مبادرة النطاقات السليمة. وتوجد ثلاثة أهداف. الأول هو إنشاء شبكة لشركاء الصناعة يتواصلون ويتعاونون فيما بينهم لعرض مساحة اسم نطاق سليمة ومتطورة باستمرار.

أما الثاني فهو تحديد أو تطوير أفضل الممارسة المقبولة على مستوى الصناعة التي يمكن للسجلات وأمناء السجل استخدامها لدعم معايير النطاقات السليمة.

أما الهدف الثالث، فيتمثل في العرض على المجتمع لرغبة الأطراف المتعاقدة في تنفيذ هذه الممارسات وغيرها لتلبية التزامات الإشراف التي لدينا نحو مساحة اسم النطاق.

لذا، فقد بدأت مبادرة النطاقات السليمة منذ حوالي سنة، وأثناء عملية وضع المبادرة، قمنا بتجميع العديد من التعليقات من السجلات وأمناء السجل والجهات الأخرى المهمة بمساحة اسم النطاق.

لقد عقدنا قمة في سياتل في فبراير من هذا العام حيث شارك فيها 77 مشاركاً، وجمعنا الكثير من الأفكار حول كيفية دعم مساحة اسم النطاق السليمة، سواء على المستوى التشغيلي أو العرض بخلاف ذلك لمساحة اسم النطاق السليمة.

كما قال بوبي، لقد اجتمعنا مرة أخرى في مراكش وجمعنا هذه الأفكار في مجموعة صغيرة اعتقدنا أننا يمكننا بصورة معقولة تنفيذها بصورة مفيدة، وعتراً، فهذا يتطور إلى وثيقة أفضل الممارسات التي نقوم الآن بتعديلها كأول ناتج لمبادرة النطاقات السليمة.

لذا، كما قال بوبي، أنا هنا لتقديم تحديث موجز حول الوضع القائم لوثيقة أفضل الممارسات وما قد يتوقع من حيث الخطوات التالية.

بعد ذلك، يتم تنظيم الوثيقة إلى -- عتراً، يوجد أمر آخر أردت ذكره. لقد أجرينا استبياناً للسجلات وأمناء السجل لتأكيد ما يستخدمونه بالفعل بشأن أفضل الممارسات التشغيلية التي تدعم مساحة اسم النطاق السليمة. وهذه أمور مثل -- أردنا اكتشاف ما يقوم به بالفعل الأطراف المتعاقدة. كما اكتشفنا أنه كان هناك الكثير من الأمور بصورة الجارية بالفعل على نحو سار. أشياء مثل مراقبة التصيد والبرامج الضارة والتحقق قبل التسجيل لبعض نطاقات TLD فائقة الأمنية ونشر الطرق السهلة للإبلاغ عن شكاوى إساءة الاستخدام وأدوات أتمتة شكاوى المخالفات والأمر على هذه الشاكلة.

لذا، فمع هذا كأساس، أردنا اكتشاف أين نريد أن نبدأ. لذا، فقد صنفنا أفضل الممارسات ضمن ثلاث فئات. الأولى هي أفضل الممارسات التشغيلية التي يمكن التوصية بها على الفور. كما أن هناك عشرات من هذه، وهي أمور مثل التأكد من تركيز الأولوية على التعرف الاستباقي والإجراءات بشأن إساءة الاستخدام، كما تعرفون، الحفاظ على بيئة عبر كافة الجهات التي يمكنها التفاعل بسرعة مع أفضل الممارسات والمبادئ. كذلك، متطلبات الإبلاغ عن المخالفات الواضحة والموثقة للمستخدمين النهائيين والأطراف المتعاقدة. ويسعدني مشاركة بعض الأفكار الأخرى معكم، ولكنني أراعي الوقت المتاح.

أما الفئة الثانية، فهي أفضل الممارسات الطموحة. وأعني بطموحة أن هذه أمور غير مفعلة في الوقت الراهن ولكنها يمكن تفعيلها مع الوقت. كذلك، فبعض هذه معقدة من الناحية التشغيلية وستحتاج لتنفيذها مع الوقت، ولكنها تتضمن أمور مثل التأكد من وجود رد في الوقت المحدد لطلبات أخذ اسم النطاق من مختلف الهيئات أو سلطات تنفيذ القانون. وأعرف أن الأطراف

المتعاقد مهتمة بتحسين علاقتها مع جهات تنفيذ القانون لمختلف الأسباب، ولكن هذا أحدها الذي يمكن استخدامه بصورة منتجة.

أما الآخر فهو مشاركة المعلومات بين الأطراف المتعاقدة حيث تمكنا من القيام بهذا قانونًا بشأن تسجيل اسم النطاق المتحليل. ويتضمن هذا أمور مثل معلومات بطاقة الائتمان وأسماء الشركات والبيانات الأخرى المتوفرة من هذا القبيل. كما نفكر في التعاون مع جهات انتهاكات الأطفال كطريقة لمكافحة انتهاك الأطفال عبر الإنترنت، وإنشاء نظام إعداد تقارير لما يعرف باسم البرامج السيئة وهي برامج تغض الطرف عن اختيارات المستخدم حول كيفية استخدام أجهزة الكمبيوتر. كما أن هناك أمثلة على الممارسات الطموحة التي سنرغب في استخدامها مع الوقت.

بعد ذلك، نأتي إلى الفئة الثالثة، وهي الممارسات الإضافية التي ستكون أفكار للنظر إليها في المستقبل. وهذه هي الأمور مثل مسؤولي التحقق من الجهات الخارجية وهم مسؤولي التحقق الذين لديهم خبرة ومصداقية تقييم الشكاوى قبل تشكيل علاقة موثوقة بين هذا طرف والسجلات وأمناء اسجل بحيث يمكن التعامل مع المخالفة بصفة عاجلة.

وسيكون المثال الآخر هو برنامج الإخطار الموثوق. وربما قرأتم أن هناك سجلات في الصناعة أنشأت مؤخرًا علاقات مع الخبراء في المحتوى وقد أنشأت طرق يمكن لجهات الإخطار الموثوقة إخطار السجل أو أمناء السجل بالاستخدامات الواضحة والسائدة لمخالفات حقوق النشر وبعدها، توجد عمليات لإزالة أسماء النطاقات هذه أو تلافي هذا الانتهاك بخلاف ذلك.

لذا، بالنسبة للخطوات التالية، فنحن هنا في هلنسكي. كما سيكون هناك اجتماع موجز غدًا للأطراف المتعاقدة لمبادرة النطاقات السليمة. وسنراجع هذه الأفكار ونعدلها بعد ذلك، وبعد ذلك الفكرة التالية أو الخطوة التالية ستكون تعيين مجموعات فرعية لوضع مفاهيم ثم التعرف على كيفية إدراجها في الممارسات التشغيلية مع السجلات وأمناء السجل. وربما نخطط أيضًا لقمة أخرى في 2017، حيث يمكن أن يجتمع كافة الجهات المعنية، ليس فقط السجلات وأمناء السجل بل أيضًا أي شخص لديه مصلحة في بيئة اسم النطاق السليم، للحديث عن كيفية تفعيل بعض هذه الممارسات.

لذا، أدرك أن هذا تحديث موجز للغاية. ويوجد الكثير منها هنا. لذلك، أشجع طرح الأسئلة ويسعدني الإجابة عليها إن أمكنني.

ميسون كول:

شكرًا لك، بوبي. أليس.

أليس مونيوا:

شكرًا ميسون. أية أسئلة أو تعليقات؟ حسنًا، مجلس أوروبا.

مجلس أوروبا:

شكرًا جزيلاً لك سيادة الرئيس. لي تعليق سريع على -- حسنًا. جيانلوكا إسبوسيتو من المجلس الأوروبي. أردت فقط توجيه الشكر الوافر إلى المتحدث على العرض وكنت أشاهد بصورة خاصة الإشارة إلى هذه الممارسات الطموحة التي وضحتها بشأن منع انتهاك الأطفال. وهذا مجال كان يركز فيه الأعضاء مؤخرًا بشأن العمل ليس فقط على استبعاد محتوى الدورة ولكن أيضًا التعامل مع مشكلة أسماء النطاقات التي تعلن صراحة عن انتهاك الأطفال والمواد الإباحية للأطفال. أردت فقط الترحيب بهذا التطور. أعتقد أن هذه فكرة جيدة للغاية. شكرًا.

أليس مونيوا:

شكرًا. أجل، نعم، ممثل تايلاند.

ممثل تايلاند:

نعم. أنا واناويت من أجل التسجيل. ميسون، شكرًا لك. ولدي سؤال يتعلق بجهة الإخطار الموثوقة لأنك ذكرت عمليات التنسيق بين السجل وأمين السجل. وقد يرتبط هذا بالمشكلات التي تتناول هذا الموضوع، وعناوين IP وهذا النوع من المحتوى، ولكن عندما يتعلق الأمر بهذا النوع من الخطاب المحرض على الكراهية أو الأمور التي أدت إلى مزود المنصة، فهل ستتضمن جهة الإخطار الموثوقة في هذا نطاق المناقشة بجانب هذا؟ شكرًا.

ميسون كول:

شكرًا لك على هذا السؤال. ليس في الوقت الراهن، لا يتضمن برنامج جهة الإخطار الموثوقة الخطاب المحرض على الكراهية. ولكنه مخصص بالتحديد لانتهاك حقوق النشر. لذا، تريد الأطراف المتعاقدة أن تتحلى بالحرص لحماية حقوق حرية التعبير والتوازن بعيدًا عن التعامل مع الانتهاك الواضح والسائد لحقوق النشر. كما يمكن أن يكون الخطاب المحرض على الكراهية مجالًا نتناوله. ولكنه ليس حاليًا على جدول الأعمال. لكنني أقدر هذا، ويسعدني تناوله مع اللجنة.

أليس مونيوا:

شكرًا. نعم، ممثل المملكة المتحدة، رجاءً.

ممثل المملكة المتحدة:

طاب صباحكم، اسمي نيك. أنا من المملكة المتحدة، وشكرًا جزيلاً لك ميسون على القنوم. لدي سؤال سريع حول نوع من الموضوعات المتنوعة. وكجزء من أفضل الممارسات داخل HDI، هل تنظرون أيضاً في أفضل ممارسات نشر البروتوكولات التي يمكن أن تسهل الأمن والأمور مثل DNSSEC وDMARC؟ فهل هذه ميزة كجزء من هذه الدراسة أو ربما ميزة كجزء من دراسات إضافية مستقبلية؟

ميسون كول:

شكرًا لك نيك على هذا السؤال. وقد نظرنا في DNSSEC والمشاكل الأمنية الأخرى. وكما تعرفون، فقد كانت بعض هذه المشاكل موجودة في العمليات مع السجلات وأمناء السجل، لذا فهي ليست التركيز التشغيلي في HDI. ولكننا نتشاور مع السلطات الأمنية للتأكد من عرض أي شيء متعلق بالأمن من خلال أفكار أفضل الممارسات. ويسعدني تقديم هذا المفهوم أيضاً. وأشكركم على المساهمات.

أليس مونيوا:

شكرًا. إذا لم تكن هناك أسئلة أخرى، فأعتقد أننا سنقضي النصف ساعة القادمة في مناقشة مسألة مهمة في GAC، ومسائل اعتماد الوكيل/الخصوصية. وأعتقد أن هذا كان موضوعاً حساساً في GAC ومجموعة عمل الخدمة العامة، خاصة مع مراعاة وجود تقرير نهائي من المفترض أن ينظر فيه مجلس الإدارة. كذلك، لدى GAC بضعة مخاوف تم عرضها على مجموعة العمل قبل الانتهاء من التقرير النهائي المقدم إلى مجلس الإدارة. لذا، فقد قررنا أخذ هذه الفرصة لبدء نقاش بعض المخاوف التي طرحها مختلف أعضاء GAC فيما يتعلق ببعض المشاكل. وعند الإعداد للجلستين لدينا، فالأولى ستكون جلسة GAC فقط والتي تبدأ من 11:00 إلى 11:30 والهدف من هذه الجلسة سيكون النظر في هذه الأسئلة مرة أخرى، ومناقشتها مع أعضاء GAC ومناقشة الأساليب المتعددة من خلال PSWG وتحديد بعض الأسئلة. كما أننا سنحاول أيضاً ونتوصل إلى طرق للتعامل مع الجلسة المشتركة. ولكن بالنسبة للآن، أعتقد أنني سأترك كل من لورين

كابيين وكاثرين من المفوضية الأوروبية يعرضان هذه المشكلات. ويمكننا إجراء مناقشات عند الإعداد للجلسة التالية. لورين، تفضل من فضلك.

لورين كابين:

طاب صباحكم، لذا، أنا لورين كابين من لجنة التجارة الفيدرالية وأحدثت باسم مجموعة عمل السلامة العامة. بالنسبة للسياق، فما أردت بإيجاز القيام به هو تقديم بعض البيانات الأساسية قبل تحديد المسائل الرئيسية التي نرغب في التركيز عليها.

لذا، أعتقد كبيان مبدئي، أن ما أردت توضيحه هو أن مجموعة عمل السلامة العامة ترحب بعمل عملية وضع السياسات لمشكلات اعتماد خدمات الوكيل/الخصوصية، لأنه يضع إطار عمل لاعتماد مزودي خدمات الوكيل/الخصوصية والتي لم يوجد أي منها قبل ذلك، كما أن هناك العديد من التطورات الإيجابية المدرجة في توصيات مجموعة العمل. هذا بالإضافة إلى حقيقة أن لدينا بعض المخاوف التي ينبغي عدم استبعادها من التأثير الإيجابي الكلي لمجموعة العمل وجهودها للتشبيث بالفعل بالكثير من الأسئلة الصعبة.

وبهذا، أريد أن أضع قليل من المعلومات الأساسية للنقاش. فقد أصدرت مجموعة العمل تقريراً أولياً وكاستجابة لهذا التقرير الأولي قدمت مجموعة عمل السلامة العامة بعض التعليقات التي اعتمدها لاحقاً GAC والتي تضمنت بعض المخاوف. وبحلول وقت التقرير النهائي، كانت هناك نتيجة نهائية من مجموعة العمل بأن بعض الأماكن لم تقبل بعض المخاوف التي عبرت عنها تعليقات مجموعة عمل السلامة العامة المعتمدة من GAC. وقد عكست التعليقات في الحالة الأولى بعض مخاوف السياسات العامة. لذا، فنحن الآن في هذه النقطة حيث تعرض التوصيات على مجلس الإدارة لقبولها وهذا هو التوقيت الذي إن كانت لدى GAC مخاوف ترغب في تناولها، فهذا هو الوقت المناسب لطرح هذه المخاوف كنصيحة. والمشكلة الفعلية هي ما هي الطريقة الأفضل للتعامل مع هذه المخاوف.

لذا، ما هي المخاوف على وجه التحديد؟ وقد كان لدينا في GAC وثيقة موجزة رائعة معدة حول هذه المشكلة وتحمل اسم مشكلات اعتماد خدمات الوكيل/الخصوصية وليس مفاجئاً أنها بند جدول الأعمال رقم تسعة. وإذا لم ينظر الزملاء بالفعل في هذا، فأود توصيتهم بالنظر فيها لأنه يقدم موجز رائع لكافة هذه البيانات الأساسية والمشكلات. ولكن هناك على وجه التحديد ثلاث مشكلات تم تحديد أنها تتضمن مخاوف متعلقة بالسياسة العامة. حيث تتعامل الأولى مع سرية طلبات معلومات تنفيذ القانون. وعندما تشارك سلطات تنفيذ القانون أو حماية المستهلك في التحقيقات

الخاصة بسلوك جنائي أو احتيالي، فهي تسعى لمعلومات متعلقة بمن وراء اسم النطاق. وحتى تتقدم هذه التحقيقات، من المهم عدم نقل هذه الطلبات أو نشرها أو الكشف عنها أو الإفصاح عنها لهدف المعلومات الفعلي. ولذا، فهذا مهم بالفعل. لأنه إذا كان هدف المعلومات يعرف أنك كسلطة تنفيذ قانون تراقبه، فربما يكون لديه الكثير من الآثار السلبية على التحقيق. كما يمكن إتلاف الأدلة، ويمكن أن يكون له على الأقل نتائج ضارة.

كذلك، يمكن أن تختفي الأموال. ويمكن أن يصاب الأشخاص. كما قد تكون هناك نتائج مهمة للغاية. وهذا أمر لم يصبح متطلبًا في التوصيات النهائية.

الآن، في مسار التقدم، هناك بروتوكول مدرج في تقرير مجموعة العمل في مشكلة قياسية تتعامل مع كيفية معالجة المعلومات في سياق IP. وهناك بروتوكول محدد عند التعامل مع التحقيقات المتعلقة بالانتهاك. لذا، فيوجد بالتأكيد نموذج مفعّل يمكن النظر إليه والعمل كقياس لكيفية التعامل مع طلبات تنفيذ القانون أيضًا. ولذا، فهذا أمر يمكن التعامل معه أثناء مرحلة التنفيذ لتوصيات مشكلات اعتماد خدمات الوكيل/الخصوصية. كما يمكن إنجاز العمل لوضع بروتوكول يتعامل مع طلبات تنفيذ القانون بجانب الحفاظ على سريتها. لذا، فهذا هو الموضوع الأول.

ثانيًا، هناك مشكلة حول كيفية تحديد تنفيذ القانون على المستوى القضائي. والآن، بعد انعقادها، تقترح مجموعة العمل أنه إلى الحد الذي يتطلبه القانون، يمكن وجود التزام بالاستجابة لطلبات تنفيذ القانون ضمن اختصاص مزود الخدمات.

المشكلة هنا، والتحدي هو أننا نعيش في عالم لا تحدث فيه عمليات الاحتيال أو السلوك الإجرامي في حدود منطقة اختصاص واحدة فحسب. فعادةً ما تحدث عمليات الاحتيال والخداع والسلوكيات الإجرامية على مستوى العالم بأسره. وقد يكون لديكم مشاركون سيء في اختصاص واحد يرسل المال إلى منطقة اختصاص أخرى ويتواصل مع الزملاء في أربعة مناطق مختلفة. وكما قد يكون لديكم سلطات تنفيذ قانون وحماية المستهلك تعمل أيضًا في العديد من مناطق الاختصاص، أحيانًا بالتعاون، للتعامل مع هذه المشكلات.

لذا، إذا كان لديكم مشهد أو بروتوكول يلتزم فيه مزود الخدمات فقط بالتعامل مع إنفاذ القانون في منطقة اختصاصه، فيمكن أن يقيد هذا بالفعل قدرة سلطات تنفيذ القانون على التصرف بجماعية وفاعلية للتعامل مع السلوك الإجرامي أو المخادع. لذا، ستكون هذه مشكلة ثانية نراها، والتي تطرح نفس المشكلات الخاصة بالإجراءات الفعالة لحماية المستهلك وتنفيذ القانون.

بعد ذلك، أخيراً، لدينا المشكلة الثالثة التي نتعامل مع السؤال، ونوعاً ما العديد من اختلاف الآراء حول ما إذا كان يجب السماح بخدمات الوكيل/الخصوصية للنطاقات التي تجمع النقود لبضائع أو خدمات. كما دافعت توصيات مجموعة عمل السلامة العامة المعتمدة من GAC عن عدم السماح بخدمات الوكيل/الخصوصية في هذا السياق.

يتمثل منطق هذا في أنه عندما يقدم العامة معلوماتهم المالية الحساسة مثل رقم بطاقة الائتمان أو الحساب البنكي، فلديهم الحق في معرفة من يتعاملون معه. ويجب عدم السماح للجهة أو الفرد وراء هذه النطاقات بأن يكون مجهولاً، أو إخفاء هوياتهم وراء مزود خدمات سجل أو خصوصية.

كانت هذه مشكلة محل الكثير من النقاش والتي تعكسها مجموعة العمل. ولم يكن هناك بالفعل، في التقرير المبدئي، إجماع على هذه المشكلة. وفي التقرير النهائي، كان هناك قرار بعدم وجود تمييز بين الجهات المشاركة في الخدمات التجارية والجهات التي لم تشارك، حيث يسمح للجميع باستخدام خدمات الوكيل/الخصوصية هذه. لذا، فلم يكن هذا متسقاً مع توصيات مجموعة عمل السلامة العامة المعتمدة من GAC.

ومرة أخرى، المشكلة المطروحة على الطاولة هي ما ستكون طريقة التقدم لأنني بدأت، والآن أصل إلى الدائرة الكاملة، هناك العديد من التطورات الإيجابية في توصيات مجموعة العمل. وأعتقد أن عملنا هنا هو محاولة العثور على مسار للتقدم لموازنة مخاوف السياسة العامة في GAC واكتشاف مسار للتقدم في العمل الجيد الذي أنجزته مجموعة عمل عملية وضع السياسات للتقدم واكتشاف طريقة للتعامل مع هذا بحيث تتم موازنة هذه المصالح.

كما أريد أن أنقل الميكروفون إلى زميلتي كاثرين للتأكيد على هذه المشكلات أيضاً.

شكراً لك، لورين.

كاثرين باور-بولست:

أعتقد أنك قدمت نظرة عاملة شاملة للغاية للمشكلات. ودعني فقط أضيف نقطتين. أولاً، بينما توصي المشكلات الثلاث التي طرحها لورين في مجموعة عمل السلامة العامة هذه GAC بالمناقشة الإضافية من منظور السلامة العامة، والتي لا تعيد بالضرورة فتح عملية وضع السياسات ولكنها يمكن التعامل معها بخلاف ذلك في تنفيذ توصيات GNSO. لذا، نعتقد أن هذه نقطة مهمة. ولن أعود إلى العملية التي حدثت بالفعل، ولكن، هل يمكننا التعامل أثناء تنفيذ هذه العملية.

ثانيًا، ليس لديهم، وأعتقد أن لورين قد طرح هذه النقطة بالفعل. فهم لا يطرحون الخدمة المتميزة بالفعل للخصوصية التي تقدمها خدمات الخصوصية/الوكيل. لذا، يتمثل المبدأ العام لتقديم أفضل خصوصية ممكنة للمستخدمين الراغبين في عدم طرح معلومات عامة في نظام WHOIS فحسب عدم تناولها في هذه التوصيات. بخلاف ذلك، فنحن نطالب بتعديلات خاصة لتناول مخاوف تنفيذ القانون لأغراض التحقيقات الفردية في القضايا الجنائية.

ولكنني سأنقل الكلمة الآن إلى أليس لأنني أعتقد أن هناك الكثير من النقاش حول هذا أيضًا. شكرًا.

شكرًا لكما كاترين ولورين. وكان هناك العديد من الأسئلة التي طرحها ممثل سويسرا وآخرون سواء في مجموعة عمل GNSO أو PPSAI PDP، وما هو المنطق المقدم في عدم مراعاة نصيحة GAC.

أليس مونيوا:

وربما يمكننا رفع هذه الشريحة. أعتقد أنها تسمى "المنطق المقدم من" -- جوليا -- لذا، يمكن للجميع رؤيتها. وربما يمكنني البدء في الحديث عن الأمر أثناء طرحه.

لذا، فهو يقول أن مزودي خدمات الوكيل/الخصوصية لا يطلب منهم الحفاظ على سرية طلبات وكيل تنفيذ القانون. ووفقًا لهم، فهذا يعكس التعليقات المستلمة، أكثر من 1000 تعليق مستلم من المجتمع. ومرة أخرى، لم تضع مجموعة العمل إطار عمل للإفصاح بسبب مشكلات التفويض والسرية. وكان هذا هو الأساس المنطقي المقدم.

ومرة أخرى، نميل للاعتقاد بوجود غياب خبرات وكيل تنفيذ القانون ربما داخل مجموعة العمل.

بعد ذلك، مشكلة التعريف، والتي أعتقد أن كاترين ولورين تناولوها. ونحن نميل للاعتقاد بأن تعريف وكيل تنفيذ القانون في اتفاقية اعتماد السجل لسنة 2013 تمت مراعاته، ومن ثم، فستتم مراجعة تعريف اتفاقية الاعتماد. ونعرف أن هذا سيستغرق وقتًا. وربما لا يكون هذا ما توصي به PSWG في الوقت الراهن. لذا، أعتقد أننا نقبل هذا المنطق.

كذلك، فقد ذكروا أنهم نظروا بصورة شاملة بالفعل في قرارات السياسات للسماح باستخدام معاملات النطاق التجاري للمتابعة. وما أكده هذا على وجه التحديد، مرة أخرى، هو مشكلة تعريف النشاط التجاري "والمعاملة المالية عبر الإنترنت." ومرة أخرى، فإن ذكر هذا الرأي

عكس أغلبية كبيرة من التعليقات العامة، وعلى وجه الخصوص التي تركز على مخاطر الخصوصية والحاجة لحماية الشركات الصغيرة وتمكين الخطاب السياسي.

كانت هذه بعض الأسس المنطقية المقدمة من مجموعة عمل عملية وضع السياسات لمن طلب ذلك من أعضاء GAC.

وربما أريد تشجيع القليل من النقاش هنا قبل الانتقال إلى الجلسة التالية. لذا، إذا كانت لدى أي منكم أية أسئلة أو تعليقات إضافية، فهذا هو الوقت المناسب. شكرًا.

حسناً، مجلس أوروبا.

مجلس أوروبا:

نعم، شكرًا جزيلاً لك. بيتر كيمبيان من المجلس الأوروبي. وأنا أمثل لجنة حماية البيانات في المجلس الأوروبي. فقط رد سريع -- بالرغم من أنني لست عضواً في مجموعة العمل هذه، فإن الموضوعات معتادة للغاية بالنسبة لنا -- لمشاركة وجهات نظرنا في هذا الصدد.

وبالنسبة للخصوصية، أعتقد أنها مشكلة أقل مما تبدو للوهلة الأولى لأنه إذا كنا نشير إلى تشريعات حماية البيانات عبر العالم، وحاليًا لدينا 108 دولة تطبق تشريعات حماية البيانات، بالأساس في كافة التشريعات، يوجد استثناء لسلطات تنفيذ القانون بإخطار موضوع البيانات عندما يترتب عليها تأثير سلبي على التحقيق وما إلى ذلك.

لذا، سأوصي ربما بالرجوع إلى قوانين الخصوصية والتشريعات الدولية لحماية البيانات التي تتيح هذا النوع من السرية إذا تم إدراجها ووضعها بصورة مناسبة.

أما المسألة الثانية التي نتناولها، فهي مشكلة إلى حد ما. وقد مررنا بنفس المشكلة. مجموعة الأدلة السحابية، وهي مجموعة معينة في إطار عمل مجلس أوروبا للتعامل مع تنفيذ اتفاقية بودابست، بشأن الجرائم الإلكترونية، ومشاركة الأدلة بين سلطات تنفيذ القانون.

وهنا أود جذب انتباهكم للرجوع إلى الوثائق القانونية الدولية والوطنية لأن هناك اتفاقية بودابست التي تتيح إلى حد ما هذا النوع من مشاركة الأدلة بين سلطات إنفاذ القانون.

ولكن على سبيل المثال، لتقديم مثال أساسي للغاية بأنه إذا كان السلطات الفرنسية، سلطات إنفاذ القانون سيكون لديها بعض الأدلة من مزود خدمة فنلندي بموجب القانون الأوروبي، فسيكون هذا مستحيلًا. لذا، قيل -- وأعرف أن هذه المشكلة موجودة في مناطق اختصاص أخرى.

وما نشجعه في إطار عمل اتفاقية بودابست أن يكون لدينا تعاون أفضل وأكثر سلاسة في تنفيذ القانون إلا أنه ضمن المشاركين في تنفيذ القانون لمشاركة المعلومات عبر استخدام الأدوات الحالية بين كل منها. ولذا، فهذه هي التعقيبات التي لدي والتي أردت مشاركتهم معكم في هذه المرحلة. شكرًا.

شكرًا. هل من تعليقات أخرى؟ لذا، لدينا ممثل إندونيسيا ثم ممثل إسبانيا.

أليس مونيوا:

شكرًا. لدى فضول فقط لمعرفة المزيد عن نطاق مجموعة العمل في عملية وضع السياسات. هل تدرجون أيضًا البيانات الشخصية العامة المقدمة إلى المشغلين؟ وما إذا كانت هيئات إنفاذ القانون ترغب في هذا النوع من المعلومات؟

ممثل إندونيسيا:

على سبيل المثال، أعني، خرائط جوجل على سبيل المثال. فهاتفني المحمول يتضمن عند شرائه خرائط جوجل. أود تفعيله عندما أريد. كما يعرف المشغل بالتأكيد معرفة موقعنا، والموقع في الوقت المحدد.

كذلك، هل لدى سلطات إنفاذ القانون إمكانية الوصول إلى هذه المعلومات العامة مثل هذا؟ ولأنه من خلال الحصول على هذه البيانات، يمكن لمشغل جوجل، على سبيل المثال، معرفة حتى ما إذا كنت أتحرك بسرعة أو ببطء وما إذا كان الطريق مزدحم أم لا، وأمور من هذا النوع.

فكيف يمكن أن يصل LEA، مثل صديقي بوب، إلى هذا على سبيل المثال؟

وأخرون بالطبع. فهذا يسري على الآخرين، كما ترون.

لدينا على الأقل الآن أقمار صناعية عالية الدقة يمكنها أن ترى منزلي. ولدينا الكثير من الأمور الأخرى. كما أن لدينا تطبيقات معتمدة على الغلاف الجوي قيد المناقشة الآن في الاتحاد الدولي للاتصالات، وسأطير غدًا فوق منزلي وأرى ما إذا كنت اغتسل أم لا.

[ضحك]

لذا، لدي فضول فقط لمعرفة ما إذا كان هذا سيحدث خلال ثلاث أو أربع سنوات، وأود معرفة ما إذا كان سيتم تحديد موقع الوصول المستند إلى الغلاف الجوي كما تعرفون فوق منزلي. شكرًا.

ممثل إندونيسيا:

يوبي؟

أليس مونيوا:

مرحبًا يا صديقي العزيز. لا، أعتقد أن ما نتحدث عنه هنا مختلف تمامًا. فهذه هي خدمات الخصوصية/الوكيل فحسب لأسماء النطاقات، لذا، فهذا نطاق صارم للغاية ومحدود للغاية نتحدث عنه هنا. وعند تسجيل اسم نطاق، فما إذا كنتم تريدون أن تكون هذه المعلومات عامة أم خاصة وما إذا كنتم تريدونها خاصة أو بوكيل، كما تعرفون عليكم دفع رسوم إضافية لإخفاء المعلومات.

يوبي فليم:

ممثل إسبانيا، تفضل.

أليس مونيوا:

شكرًا، وصباح الخير. أود التعليق على ثلاث نقاط.

ممثل إسبانيا:

فيما يتعلق بمتطلبات السرية، أود تأييد ما قاله زميلي من مجلس أوروبا. فعلى الأقل في مناطق الاختصاص الأوروبية، تنص قوانين حماية البيانات على استثناء لموافقة مالك البيانات للسلطات والمدعين والإدارات العامة بطلب البيانات من جهات خارجية بدون الحصول على الموافقة المسبقة من الفرد.

وسبب اعتقادي هذا هو أن الفرد ستكون لديه فرصة لمعرفة كافة الأدلة المجمعّة وقول شيء ما للدفاع عن نفسه لاحقًا، لذا فلن يكون دون دفاع.

في هذا الصدد، يتمثل الأمر الوحيد الذي نحاول تجنبه في إتلاف الشخص للأدلة وما شابه.

أما النقطة الثانية، فتتعلق بأحد الأسباب المنطقية التي قدمتها مجموعة العمل بعدم الإفصاح عن البيانات وعدم حظر الأنشطة التجارية من استخدام خدمات الخصوصية. فهم يقولون "حسناً، إن طلبت المحكمة البيانات، فسنسلمها".

وأود تذكرك أنه في بعض التقاليد القانونية الوطنية مثل تلك في فرنسا وإسبانيا ودول أخرى، يكون لدى السلطات الإدارية صلاحية تتبع السياسات العامة وتنفيذ القوانين. وهذه بالتحديد منطقة حماية المستهلك. وتتعامل السلطات الإدارية أكثر، وليس المحاكم، مع حماية المستهلك وعمليات الاحتيال عليه، كما أن لديها كافة الصلاحيات لتنفيذ القانون.

كذلك، عندما نقوم "بالمحاكم" هنا فنحن ندرك أن بعض السلطات العامة يمكن أن لا تكون لديها فرصة للجوء إلى المحاكم لأن الأعراف القانونية الوطنية لا تنص على هذا.

أما النقطة الثالثة، فهي توضيح أن GAC مشاركة مبكراً في أعمال مجموعة العمل. وقد قدمت GAC تعليقات في مرحلة سابقة ولم تتم مراعاتها من قبل مجموعة العمل. وقد قدموا الأسس المنطقية، ولكن كانت النتيجة في النهاية هي عدم مراعاتها.

لذا، فهناك فرصة أن يتم تناولها في مرحلة التنفيذ.

لهذا السبب، أعتقد أنه إذا كانت GAC ستقدم هذا النوع من النصيحة للتعامل مع توصياتها في مرحلة التنفيذ، فيجب أن يكون هناك حافز لمنظمة GNSO، أو من يعمل في مرحلة التنفيذ، لتناولها بالفعل بجدية الآن، ولهذا السبب أعتقد أن ما تم تحديده في مسودة النصيحة إلى GAC جيد، ومن المناسب إخطار المجلس "يجب عليكم الأمر أو توجيه الأوامر إلى جهات التنفيذ لأخذ الأمر على محمل الجد والعتور على طريقة لتناول التوصيات." وإذا لم يتم إدراجها في مرحلة التنفيذ، فإن التوصيات ذات الصلة، التي تتعلق بها، يجب أن تعود إلى مجلس الإدارة.

شكراً.

شكراً جزيلاً لممثل إسبانيا.

أليس مونيوا:

لدي ممثل المملكة المتحدة، ثم كندا. ممثل المملكة المتحدة، تفضل.

ممثّل المملكة المتحدة:

شكرًا لك، أليس.

بضعة نقاط.

أود أن أرحب بالتعليقات التي طرحها لورين سابقًا. ولا نريد أن نرفع هذا الشيء. كما أننا ندرك أنه من المهم الحصول على الاعتماد في هذا المجال. وقد كنت مهتمًا بتعليق كاترين حول نوع من المراجعة أثناء مرحلة التنفيذ لهذه التوصيات.

فهل كان هناك أي نوع من النظر الإضافي للشكل الذي قد تتخذه هذه المراجعة، وهل تلقينا أي تعليقات غير رسمية من أعضاء GNSO على هذه الفكرة أو، هذه إلى ميسون، هل نظرت GNSO نوعًا ما في كيفية التعاون مع GAC في هذه المراجعة؟

شكرًا.

أليس مونيوا:

شكرًا لك ممثّل المملكة المتحدة، وإن لاحظت، فإن النصيحة التي نقترحها هنا لبعض اعتبارات GAC ومخاوفها لمرعاتها أثناء المراجعة، ولكنني سأترك ميسون يتحدث عن المشكلة فيما إذا كانت GNSO قد نظرت في كيفية التعامل مع بعض هذه المخاوف التي طرحتها GAC. ميسون؟

ميسون كول:

شكرًا لك، أليس.

تدرك GNSO رغبة GAC في إعادة مراجعة هذه المشكلة. وهناك اجتماع بين GNSO وGAC، أعتقد أنه غدًا، حيث أعتقد أن الأمر سيتم تناوله. ولا أعتقد أن GNSO تم وضعت بالكامل رؤية لكيفية التعامل مع رغبة GAC الحالية في تناول هذه المشكلة، ولكنني أعرف أنها مسألة نظر الآن.

أليس مونيوا:

كما أن لدينا جلسة مشتركة معهم لمناقشة هذه المشكلات بعدها.

كاترين، هل تودين الرد على مجلس أوروبا؟

وبعد ذلك، ممثّل كندا.

كاثرين بلور-بولست:

نعم. شكرًا لك، أليس.

فقط لتجنب سوء الفهم، أولاً، أؤيد تمامًا ما قالته جيما وما ذكره ممثل مجلس أوروبا، بأن إطار عمل حماية البيانات ليس عائقًا لتوصيتنا الأولى إلى GAC.

بعد ذلك، بالنسبة للتوصية الثانية، مفهوم الاستجابة للطلبات ليس فقط من هيئة إنفاذ القانون، المنشأة في نفس منطقة خدمة الوكيل/الخصوصية، فأود تذكير المشاركين بأننا نتحدث عن اثنين من الفئات المختلفة لأطر العمل القانونية هنا.

كذلك، يتم تنفيذ الاتفاقيات المشار إليها، اتفاقية بودابست، من خلال قوانين الإجراءات الجنائية ولها تأثير على قابلية تنفيذ هذه الطلبات.

وما نتحدث عنه هنا هو تجنب ذلك في بروتوكول مثل الطلبات المستبعدة بالفعل في البروتوكول لتنفيذ العقد.

لذا، فهذه الطلبات، كما تعلمون ربما، تم تنفيذها بالفعل لكافة الأنواع الأخرى من المعلومات التي يمكن تقديمها اختياريًا، وأحدث من منظور الدول الـ 28 الأعضاء في المفوضية الأوروبية، لفهم أن لدينا أساس لتقارير الشفافية للمزودين الرئيسيين، حيث تقدم هذه الطلبات اختياريًا لكافة أنواع الأدلة مثل معلومات المشتركين ويكون السؤال حينها فيما إذا كانت هذه الطلبات قابلة للتنفيذ من خلال الوسائل السلطوية.

لذا، بالفعل، فنحن نتحدث عن اثنين من الفئات المختلفة هنا، وأريد أن أكون واضحًا للغاية بأنه لا توجد معوقات قانونية، في حد ذاتها، للتوصية التي تشكل التنفيذ الإجرائي للترتيبات التعاقدية. شكرًا.

أليس مونيوا:

شكرًا لك، كاثرين.

ممثل كندا ثم ممثل دولة سويسرا. بعد ذلك، أخشى أننا سيكون علينا إغلاق القائمة.

ممثل كندا، تفضل.

ممثل كندا:

شكرًا جزيلاً لك، أليس. وشكرًا للورين وكاثرين، على عرضها التقديمي.

كما أننا ندرك بالتأكيد أن سلطات تنفيذ القانون ستتمكن من الوصول إلى آليات فعالة سارية للوصول القانوني إلى معلومات نظام WHOIS، ونقدر أيضًا مدى أهمية معلومات نظام WHOIS الدقيقة والموثوقة لسريان التحقيقات القائمة.

إضافة إلى ذلك، فقد تلقت أعمال خدمات اعتماد الوكيل والخصوصية مقدارًا غير مسبوق من الاهتمام، تجاوزت 10 آلاف تعليق مقدمة، كما أن التقرير النهائي هو نتيجة مناقشة أصحاب المصلحة المتعددين الكبيرة على فترة سنتين حول مشكلة معقدة ومتعددة الأوجه. وقد كانت مدروسة من عدة أوجه، بما في ذلك الخصوصية والشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، والملكية الفكرية وتنفيذ القانون وحماية المستهلك وأعتقد أن هناك إحساس بالعبء هنا فيما يتعلق بالسماح بتقدم هذا العمل.

نفهم أن هناك مواصفات في اتفاقية اعتماد أمين السجل تتعامل مع تجميع معلومات نظام WHOIS ومن المفترض انتهائها في يناير من السنة التالية، ولم يتم تنفيذ الأعمال المتعهد بها لتكون أساسًا لاستبدال المواصفات. مع ذلك، فهذا مشروط بتنفيذها.

لذا، في ضوء هذه الاعتبارات المتعددة، تؤيد كندا تقدم التقرير. كما أننا نوافق بالتأكيد على أنه إذا كانت هناك فرصة لتناول المخاوف الأكبر لمجموعة عمل السلامة العامة في GAC، فيجب أن نستعرضها أثناء التنفيذ، شريطة أن تعتمد، كما قالت كاثرين وممثل المملكة المتحدة، على الأعمال حتى تاريخه ولا تتراجع عنها.

مع ذلك، لن نرغب في أن تكون هذه الأسس لمجموعة عمل السلامة العامة في GAC، لتعليق التقرير حتى يلبي متطلبات التنفيذ.

شكرًا جزيلاً لكم.

لدي ممثل سويسرا ثم هناك مشارك عن بعد. ممثل سويسرا، تفضل.

أليس مونيو:

ممثل سويسرا:

شكرًا جزيلًا لك، أليس.

أعتقد أن --

حسنًا، أولاً، شكرًا على الموجز الرائع في هذه الصورة النهائية مع الأسس المنطقية. وأعتقد أن هذا يقدم نظرة عامة رائعة حول تاريخ السؤال.

أريد فقط ضمان التوضيح لأنني سمعت بعض العبارات التي ربما لا تكون متسقة تمامًا، أو أنني لست متأكدًا مما إذا كنت أفهم كل شيء بصورة جيدة، لأنه عند عرض هذه المشكلات، كانت هناك إشارة إلى أن بعض التوصيات غير متسقة مع نصيحة GAC وبعدها حول احتمالات الوصول إلى حل وسط في التنفيذ، كما كانت هناك إشارة إلى أنه قد تكون هناك صعوبات أو مزيد من الصعوبات في بعض المشكلات.

لذا، ما أود معرفته هو ما إذا كان لديكم مزيد من المعلومات، خاصة من جانب ICANN أو العاملين في ICANN أو في GNSO الذين قد يكونون في فريق التنفيذ، وما هو تقييمهم لكيفية التوفيق بين التوصيات الخاصة بنا أثناء مرحلة التنفيذ وتوصياتهم.

لذا، فأنا أعتقد أن هذا مهم للغاية للتأكد من أننا سننتقل في مسار التركيز على توفيق كل شيء في التنفيذ، ولكن فقط إذا كان مجديًا، إلى حد ما، لأنه إذا لم تكن هناك نية للتوفيق بالفعل، فسننتهي إلى أعمال تنفيذ غير متسقة مع توصياتنا وسيكون لهذا نتائج عكسية على الفهم العام لهذا العمل للتقدم بأقصى سرعة ممكنة.

فيما يتعلق بهذا، لقد رأيت في مودة النصيحة أننا سنوصي مجلس الإدارة بالتشاور مع GAC ومجموعة عمل السلامة العامة، ولكنني أتساءل فيما إذا كان يمكننا حتى التوصية بذلك واقتراح إدراج شخص من مجموعة عمل السلامة العامة، وأعرف أن هذا مزيد من العمل، في فريق المراجعة لأن هذا سيجعل الأمور تتحرك بسلاسة أكبر.

شكرًا.

شكرًا جزيلًا لكم. فقط للرد على ممثل كندا والمخاوف ذات الصلة، لا تنصح مجموعة عمل السلامة العامة بأي صورة بأن نعلق عملية نظر مجلس الإدارة في التقرير النهائي. وأعتقد أننا نريد نظر هذا أثناء الجلسة المشتركة للرد على السؤال من سويسرا، ولدينا جلسة مشتركة في

أليس مونيوا:

GNSO ومجلس ICANN لمناقشة التقدم وكيف يمكن تناول بعض المخاوف أثناء مرحلة التنفيذ. وما إذا كان يمكن التعامل معها أم لا وكيف.

الآن، لدي ممثل الولايات المتحدة ثم أستراليا وبعدها أعتقد ماري وانغ. بعد ذلك، أعتقد أننا نحتاج للنظر في نصيحة GAC لمجموعة PSWG لمعرفة ما إذا كان لا بأس بهذا. إذن مندوب الولايات المتحدة، فليفضل.

نعم، شكرًا جزيلاً لك. أردت فقط أن أؤكد التعليقات التي طرحها سابقاً زميلي من كندا بجانب بعض تعليقات ممثل سويسرا في أنني أعتقد أن هناك العديد من الأمور الإيجابية للغاية القادمة مما أوصيت به بالفعل عملية وضع السياسات، وسيكون من المخجل تعليق هذا النوع من التقدم بأي صورة.

ممثل الولايات المتحدة:

لذا، عندما يتعلق الأمر، كما أعتقد، بإجراء حوار بناء مع GNSO إلى الدرجة الممكنة لمحاولة العثور على طرق لتناول المخاوف القائمة بالتنفيذ، فهذه محاولة رائعة للتقدم. ويتمثل مفهوم تعقيب شخص ما بأي توصيات وتفسيرها لهذا هو أنه يمكن أن يكون محتملاً لتعليق الموافقة على التوصيات. كما أرى البديل في وجود حوار متواصل مع GNSO في المستقبل، إذا كانت هناك فرص لتحسين عملية الاعتماد لخدمات الوكيل/الخصوصية، لتصبح وسيلة مفيدة وبناءة أكثر للتقدم.

شكرًا.

شكرًا جزيلاً، ممثل الولايات المتحدة.

أليس مونيو:

أستراليا.

شكرًا لك، سيادة الرئيس. سأتكلم بشكل مختصر للغاية.

ممثل أستراليا:

أرى غداً أن لدينا جلسة أخرى لمجموعة عمل السلامة العامة وهي اجتماع مغلق. وأردت فقط تقديم ملاحظة عامة بأن مجموعة عمل GAC وكافة مجموعات العمل الأخرى مفتوحة. كما أن كافة جلسات GAC مفتوحة وحتى جلسات صياغة البيان متاحة الآن للأعضاء الآخرين في المجتمع. ومبدأ عام، أعتقد أن اجتماعات مجموعة عمل السلامة العامة يجب أن تكون مفتوحة أيضاً.

أليس مونيوا: سنأخذ ملاحظتكم بعين الاعتبار. شكرًا.

نعم. عن بعد، من فضلك.

متحدث غير معروف: شكرًا لك، أليس. أردت فقط أن ألاحظ كرد على تعليق جورج حول ما إذا كانت التوصيات من GAC ومجموعة عمل PPSAI متسقة أم غير متسقة، خارج مجالات المشكلات الثلاثة، فهذه واحدة تكون فيها نصيحة GAC غير متسقة مع توصيات مجموعة العمل، ولذلك، لا يمكن تنفيذ هذه كما أوصت GAC. لذا، ستكون هناك حاجة لحل.

لذا، تتمثل المشكلة فيما إذا كان يمكن لمزودي الخدمات الجارية الذين يقدمون الخدمات المالية استخدام خدمات الوكيل المعتمد والخصوصية أم لا. وقد بدأت مناقشة الطرق المحتملة لتناول هذا، وليس التعامل مع المشكلات الرئيسية التي لدى GAC، وهو أن هؤلاء المزودين يمكن أن يخفوا المجرمين مع عدم الاستجابة لطلبات تنفيذ القانون. لذا، فعبر وضع نظام إلغاء اعتماد لهؤلاء المزودين.

أليس مونيوا: شكرًا لك، جوليا. أعتقد أننا قد نرغب في نظر ما إذا كان يمكننا وضع هذه الشريحة في نصيحة GAC المقترحة، لذا، يمكننا نظر هذا على أنه...

حسنًا. كما ترون، اقترحت مجموعة عمل السلامة العامة النص هنا اللازم نظره ربما. والأمر الأول كما أعتقد هو ما قالته جوليا هنا، احتمالية...

نعم، لدينا القليل من الوقت.

فكرة إطار العمل، إطار عمل تنفيذ القانون والحوار المستمر كما ذكر عدد من الزملاء. وبعد ذلك، يمكن استعراض كيفية تناول بعض مخاوف GAC أثناء مراجعة التنفيذ، مع استمرار التعليقات المطروحة ضمن عملية التنفيذ.

لذلك، بعض هذه التوصيات، أنا متأكد أننا سيكون لدينا وقت لمناقشتها أثناء جلسة صياغة البيان. وعلينا الآن الانتقال إلى الجلسة التالية، وأعتقد أنني أود إغلاق هذا وتسليم الكلمة إلى رئيس GAC للانتقال إلى الجلسة التالية.

شكرًا لكم جميعًا. شكرًا جزيلًا على هذه المناقشة البناءة.

أنا أولوف نوردلينغ. أعمل في فريق ICANN الذي يقدم الدعم لـ GAC.

أولوف نوردلينغ:

وأود أن أذكر من ليسوا أعضاءً من بينكم في GAC أو مراقبين بها تقديم الأولوية إلى الأعضاء، بحيث يكون لديهم إمكانية الوصول إلى الميكروفونات للجلسة العامة القادمة التي ستبدأ خلال بضعة دقائق.

[نهاية النص المدون]